

قراءة في تبرير مدرسة التاريخ الاستعماري جريمة إلحاق الجزائر بفرنسا، وتشخيص الأطروحة الوطنية في إعادة بناء الدولة الجزائرية.

A reading of the justification of the school of colonial history of the crime of annexing Algeria to France, and the diagnosis of the national thesis in rebuilding the Algerian state.

أ.د ميلود بلعالية¹، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، (الجزائر)،

مخبر تاريخ الإنسان والعمران والتراث في منطقة حوض الشلف.

Miloud Bēl'ālia ; University of Chlef ; Algeria. m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2024/02/29

تاريخ القبول: 2023/10/28

تاريخ الاستلام: 2023/07/20

الملخص:

عانت الجزائر من الاحتلال الفرنسي الذي كاد أن يطمس تراثها ويفقدها هويتها الوطنية، في حين روجت مدرسة التاريخ الاستعماري لمقولة تبرير جريمة الاستعمار في حق تاريخ وحضارة الجزائر، غير أن رد الفعل الوطني ضد الاحتلال، أدى في النهاية إلى القضاء على النظام الاستعماري وإعادة بناء الدولة الجزائرية. وأدى رد الفعل الوطني منذ بداية الاحتلال إلى ظهور الوعي الفكري بأهمية التراث والهوية الوطنية في استمرار المقاومة لإبراز الخلفية التاريخية لقيام الدولة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي، وأكد عليها بيان أول نوفمبر 1954 في تحقيق الهدف الرئيسي للثورة الجزائرية وهو الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جرائم السياسة الانتقامية لفرنسا الاستعمارية في حق الأمة الجزائرية وإبراز المقاومة الوطنية الجزائرية منذ بداية الاحتلال وامتدادها إلى ثورة 1 نوفمبر 1954. وتوصنا إلى أن استرجاع الجزائر سيادتها الكاملة أهم نتائج بحثنا.

كلمات مفتاحية: التراث المادي والثقافي؛ مدرسة التاريخ الاستعماري؛ إلحاق الجزائر؛ إعادة بناء الدولة الجزائرية.

Abstract:

Algeria suffered from the french occupation, which almost obliterated its heritage and lost its national identity, while the school of colonial history promoted the argument of justifying the crime of colonialism against the history and civilization of Algeria, but the national reaction against the occupation eventually led to the elimination of the colonial system and the reconstruction of the algerian state. The national reaction since the beginning of the occupation led to the emergence of intellectual awareness of the importance of heritage and national identity, the november 1954 declaration affirmed the establishment of a sovereign social democratic algerian state within the framework of Islamic principles.

This research aims to shed light on the crimes of the vindictive policy of colonial france against the algerian nation. We concluded that the restoration of Algeria's full sovereignty was the most important outcome of our research.

Keywords: Physical and Cultural Heritage; School of Colonial History; Algeria's Attribution; Rebuilding the Algerian State.

¹ أ.د ميلود بلعالية، m.belalia@univ-chlef.dz

مقدمة:

كاد التراث المادي والثقافي الجزائري أن يتحرر من التقليد إلى الإنتاج نتيجة الاتصال بأوروبا في مطلع القرن التاسع عشر، لولا أن الجزائريين واجهوا الاحتلال الفرنسي بعد سقوط الدولة الجزائرية في 5 جويلية 1830، فترج العلماء إلى المشرق وتفرقت الأسر العلمية والمكتبات وحوربت مقومات الهوية الوطنية، وخاصة لغة التعليم وأغلقت المدارس العربية، لذلك بذل الكتاب الفرنسيون في مدرسة التاريخ الاستعماري جهدا خاصا في دراسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، والقول بأن الجزائر أرض فراغ، وأن الغازي الجديد يطرد الغازي القديم، ووصفت الجزائريين قبل الاحتلال بالخضوع والضياع، لتبرير جريمة الاحتلال في طمس تراث الجزائر والهوية الوطنية، وقد حمل الفرنسيون معهم أهم الوثائق الدالة على التراث والهوية الوطنية، عندما تأكدوا من تحقيق الهدف الرئيسي لبيان أول نوفمبر وهو استقلال الجزائر.

طرحنا إشكالية تتمحور حول التساؤلات التالية: ما هي طبيعة جريمة الاحتلال الفرنسي في حق تراث الجزائر وهويتها الوطنية؟ وكيف بررت مدرسة التاريخ الاستعماري جريمة إلحاق الجزائر بفرنسا؟ وكيف نشخص الأطروحة الوطنية في إعادة بناء الدولة الجزائرية؟

نهدف من هذا المقال رصد طبيعة جريمة الاحتلال الفرنسي في حق تراث الجزائر وهويتها الوطنية، وكشف مبررات مدرسة التاريخ الاستعماري جريمة إلحاق الجزائر بفرنسا وتشخيص الأطروحة الوطنية في إعادة بناء الدولة الجزائرية. اعتمدنا على منهجية البحث التاريخي تقوم على المنهج الوصفي في سرد الوقائع التاريخية لكتابة المقال والمنهج التحليلي في الإحاطة بالمعلومات التاريخية لاستخلاص منها النتائج المتول إليها في البحث.

1. طبيعة جريمة الاحتلال الفرنسي في حق تراث الجزائر وهويتها الوطنية

ادعى الفرنسيون أن الحملة العسكرية ضد الجزائر كانت حملة تأديبية انتقامية، ولكن هذه الحملة استغرقت قرنا وربعاً. وتحول المحررون إلى غزاة نقلوا حربهم من مدينة الجزائر إلى مختلف أنحاء البلاد وشمل هذا الغزو الإنسان والأرض والدين والتراث والهوية الوطنية، وأمام هذا الغزو كان رد الفعل الوطني بالمقاومة، ولعل خلفية هذا الادعاء هي التي جعلت الفرنسيين لا يكتفون بالحملة التأديبية الانتقامية، ولا بالاحتلال الدائم بل تجاوزوا ذلك إلى جريمة إلحاق الجزائر بفرنسا¹. فما هي طبيعة هذه الجريمة؟

من أبرز المدن التي تأثرت بجريمة طمس التراث والهوية الوطنية هي الجزائر العاصمة، وتميز الطمس الذي عرفته هذه المدينة بالعنف والتعصب، لأنها كانت في نظر الفرنسيين رمزا للفرصنة والجهاد، ولأنها كانت عاصمة للدولة الجزائرية وقاعدة للأسطول الذي قهر الأساطيل الأوروبية²، فكان الانتقام من معالم الجزائر العربية الإسلامية يدل على الاستهتار الذي أبداه قادة الحملة بالتراث والهوية الوطنية للجزائر.

استهدف الغزاة الفرنسيون نهب خزينة الدولة الجزائرية التي كانت حسب المصادر التاريخية تحتوي على أكثر من 50 مليون دولار ذهبي سنة 1830، والحقيقة أن الفرنسيين كانوا يطمعون في خزينة الجزائر والتخلص من ديونهم تجاهها. وعاث قادة الحملة الفرنسية الفساد في قصبة مدينة الجزائر، فدخلوا قصر حسين باشا وانتزعوا البلاط وقشروا الجدران في الغرف بحثا عن الكنوز³ وكتب بول أزان مؤرخ الجيش الفرنسي عن حالة الجيش خلال شهر جويلية سنة 1830، قائلا: "إن الضباط والجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية حول مدينة الجزائر فخرّبوا الأحواش وقطعوا أشجار الحدائق وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار وثقبوا أنابيب المياه لملاء أوانهم منها وهدموا سواقي المياه لكي يسقوا حيواناتهم"⁴. واضح من هذا أن عمل الحملة كان نشر الرعب والخراب وليس نشر الحضارة والإنسانية. وشمل الطمس تغيير الشوارع وأسماها وتهديم المنازل والأسواق الشعبية، وإحداث الساحات مكانها وتحويل الأحواش والقصور إلى

مرافق للجيش والمستشفيات، كما جرى تحويل المدارس والكتاتيب والزوايا والمساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات وتهديم بعضها، وساعد نفي الجزائريين وهجرتهم على ذلك، قبل إنشاء الهي الأوروبي في باب الوادي لتهديم قصبة مدينة الجزائر. ومس ذلك كل المدن، مما يدل على عزمهم على الاحتلال الدائم.

واستولى الضباط على قصور الباشوات وفيلات أعيان المدينة، وجعلوها مساكن لهم باسم الانتصار فسلبوها من تحفها الثمينة، ومن سيوفها وأسلحتها، وأرسلوا بها إلى بلدياتهم وذوهم عنوانا على المجد. للحقيقة والتاريخ لا يبرر استيلاء الفرنسيين على المساجد في مدينة الجزائر ووهران وعنابة، وجعلها مستشفيات عسكرية ومخازن للجيش، إلا الاستهتار بالدين الإسلامي الذي وافقوا على احترامه وحماية أهله كما ورد في المادة الخامسة من اتفاق 5 جويلية 1830، ولا يقره إلا التعصب الديني الذي يهدف إلى جرح المسلمين في مقدساتهم. وكان ثاني جرائم فرنسا في حق التراث هو إزالة المدفع بابا مرزوق من ميناء الجزائر في 27 جويلية 1833، ونقله إلى ميناء بريست على المحيط الأطلسي كجزء من غنائم الحملة على الجزائر، ونقله يدل على عدوان عسكري وثقافي نظرا لقيمتها الرمزية، على هذه الرواية الفرنسية سارع الفرنسيون إلى ارتكاب هذه الجريمة⁵.

من المشاريع التي لجأ إليها الجيش الفرنسي من أجلها إلى هدم مئات المنازل والمساجد والأضرحة في الجزائر في بداية الاحتلال هي ساحة الحكومة، والمسرح والكنيسة والفندق وغيرها. وكان الطريق من البحر إلى المدينة يمر بالجامع الكبير فوقع مده بطريقة تصدم مشاعر المسلمين، إذ وقعت تعرية الأسس التي كان يقوم عليها والتي زعموا أنها من الآثار الرومانية لمدينة إيكوسيوم، وأن المدينة الجديدة بنيت على تلك الأسس. ومن آثار التغيير في بداية الاحتلال تبديل أسماء الشوارع والأبواب والمؤسسات بإعطائها أسماء رومانية مثل شارع يوبا، ودينية مسيحية مثل شارع شارل الخامس، وفرنسية مثل شارع دوكن، وشارع دوريا، وشارع كليبر، واستبدل اسم باب الجهاد باسم باب فرنسا، وتاريخية مثل شارع أورليان، وترواكولار، ولا شارت، وأوروبية مثل سيدني سميث⁶.

وهكذا بدأ وجه مدينة الجزائر يتحول من الطابع الشرقي إلى الطابع الغربي، فروى الرحالة الفرنسي تامبل الذي زار مدينة الجزائر سنة 1832 أن الفرنسيين أقاموا حفلة بمناسبة استرجاع الملكية في بلادهم خلال شهر جويلية، ولاحظ أن بعض الموظفين الجزائريين قد دعوا إليها، وأن الألبسة المحلية والأوروبية امتزجت خلال الحفلة، وأن القبعات كانت تختلط بالعمائم وأن السيجار حل محل الشيشة، وبدأت البازارات الشرقية تترك مكانها للدكاكين والمخازن الفرنسية التجارية. كما أصبحت المدينة في عهده تتوفر على أربعة فنادق كبيرة وثلاثة مطاعم، ومكتبتين للمطالعة، وسيرك، وحفلات صغيرة. هذه هي مظاهر الحضارة التي جاء بها الفرنسيون ليعلموها الجزائريين في مختلف المدن الجزائرية. أما الجزائريون فكانوا يرون ذلك طمسا لتراثهم وهويتهم الوطنية، ومساسا بكرامتهم وشرفهم، ولذلك قاموا بالمقاومة⁷.

كانت مدينة الجزائر تضم عند بداية الاحتلال أملاكا متنوعة وكثيرة، ولكن الفرنسيين أخذوا يتصرفون طبقا لقوانينهم، ورغم النص الصريح في المادة الخامسة من اتفاق حسين باشا-دي بورمون على احترام الأملاك الخاصة، فإن الفرنسيين تجاهلوا وعودهم واستهتروا بالاتفاق. وبمجرد الاستيلاء على المدينة احتلوا القلاع والأبراج للأبواب الرئيسية للمدينة ومنها: قلعة باب عزون، وقلعة برج مولاي حسن، وباب الجهاد وضم الغزاة أملاك بيت المال إلى أملاك الدومين، وأصبحت اللجنة المالية هي التي تشرف على ذلك.

وصادر الفرنسيون أملاك الخواص، والأوقاف في مدينة الجزائر، وكل المدن وأريافها التي وقعت بالتدرج في الاحتلال مثل وهران، عنابة، المديّة، البليدة، بجاية، قسنطينة ثم تلمسان وغيرها. وكان الهدف من الاستيلاء على الأملاك والأوقاف تفجير الجزائريين وإجبارهم على الهجرة، والسيطرة على المصدر المالي الإسلامي للتعليم والترقية الاجتماعية، وترويضهم سياسيا عن طريق الاقتصاد والحصول على الأملاك للأوروبيين الوافدين على الجزائر بقصد الاستيطان⁸.

وتجلت طبيعة جريمة الاستعمار الفرنسي في حق تراث الجزائر وهويتها الوطنية، حين قررت فرنسا إحقاق الجزائر بفرنسا بموجب المرسوم الملكي المؤرخ في 22 جويلية 1834، بدعوى أن الجزائر أرض فرنسية تمتد ما وراء البحار، وطبقت سياسة الاحتلال الكامل، فأعطى الحاكم العام بيجو الأوامر لقواته بأن يخلقوا جوا من الرعب تستحيل فيه الحياة للجزائريين⁹. وجعل دستور الجمهورية الثانية عام 1848 الجزائر جزءا من فرنسا¹⁰. وبناء على قانون سناتوس كونسولت سنة 1865 فإن الجزائريين لم يكونوا لا مواطنين فرنسيين ولا وطنيين جزائريين، فقد كانوا في نظر القانون الفرنسي رعايا وكانوا في نظر المستوطنين عبيدا ولكنهم في نظر أنفسهم كانوا لا شيء¹¹.

2. تبرير مدرسة التاريخ الاستعماري جريمة إحقاق الجزائر بفرنسا

رغم جهل الفرنسيين سنة 1830 بواقع الجزائر وتاريخها، ورغم انشغالهم بالغزو والاحتلال وافتقارهم إلى الذوق الثقافي، فإنهم اتجهوا في كتابة تاريخ الجزائر لتبرير جريمة إحقاق الجزائر بفرنسا، وبني منهج مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسي على معطيات أهمها: كون الفرنسيين تغلبوا على الجزائريين بالقوة، وكونهم شعبا متحضرا حكموا شعبا متخلفا، وكونهم مسيحيين قبضوا على زمام شعب مسلم، ويعزى اهتمام الفرنسيين بتاريخ الجزائر إلى دوافع منها:

أولا الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية، وكانت هذه الحضارة تحمل معها إلى الجزائر كل أدوات الغزو الفكري، فجاءت بالمطبعة والصحيفة وبالمستشرقين الذين يدعون معرفة الإسلام وتاريخه وبالمترجمين الذين تخرجوا من مدارس اللغات الشرقية الأوروبية أو من الذين جاءوا من مصر والشام بعد أن ارتبطوا بالحضارة الأوروبية أثناء حملة نابليون¹².

ثانيا دافع السيطرة والاحتلال، ولا يمكن أن يتحقق ذلك، إلا بجمع الآثار المكتوبة وغير المكتوبة وتصنيفها وتقييمها واستخلاص النتائج منها. ومن أجل ذلك استعان الفرنسيون بالكتاب الجزائريين مثل ما كتبه صالح العنثري وابن المبارك عن تاريخ قسنطينة، وما كتبه محمد بن علي التلمساني عن علماء وهران، وما ترجمه ونشره بن أبي شنب والحفناوي.

ثالثا دافع الفضول العلمي، فقد احتلت الجزائر في وقت كان فيه العقل الأوروبي يتطفل على مبادئ المعرفة، ويجوب آفاق الحياة، ويكتشف أسرارها ويحاول السيطرة على المجهول منها، بينما العقل الشرقي كان ما يزال راكدا. ومع سيادة العقل الأوروبي ظهرت فكرة التمايز بين الشعوب الأوروبية على غيرها، وضرورة تمدين الشعوب غير الأوروبية على أنه رسالة حضارية. لذلك كان الفرنسيون من دعاة هذا المذهب في كتابة تاريخ الجزائر¹³.

رابعا دافع الدين، فقد احتلت الجزائر بعد حرب الثلاثمائة سنة، وكان الأوروبيون يطلقون على العهد العثماني في الجزائر عهد القرصنة. ولذلك اهتموا بتاريخ الجزائر أولا لمعرفة أسرار ذلك العهد، وثانيا لتحطيم المعنويات التي قد تحدث تغييرا جذريا بعد نجاح الاحتلال. ولذلك اهتموا بالدراسات الإسلامية والطرق الصوفية، كما شاركت الكنيسة بواسطة التبشير في تبني هذا الاتجاه. وكان لأعمال مدرسة التاريخ الاستعماري في الجزائر نواحي سلبية تجاه التراث والهوية الوطنية نوجزها في النقاط التالية:

- يعتبر دي غرامون منظر مدرسة التاريخ الاستعماري، حين وضع التقويم المعياري لتاريخ الجزائر، من خلال مضمون كتابه تاريخ الجزائر تحت السيطرة التركية الذي نشره سنة 1887 بفرنسا¹⁴، وتدعمت نظريته الاستعمارية بأفكار شارل أندري جوليان الذي ألف كتاب تاريخ شمال إفريقيا بمناسبة احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال، فاحتوى كتابه أحكاما مسبقة ومتحيزة بحيث كيف قناعته الشخصية بالنظرة الاستعمارية تجاه بلدان شمال إفريقيا (المغرب العربي)، وبذلك استكملت مدرسة التاريخ الاستعماري منهجها في معالجة تاريخ الجزائر قبل سنة 1830. وكانت لها امتدادات في الكتابات التاريخية المعاصرة ومنها دراسة بيار بوايه، التي

جاءت منهجية في الشكل ومعيارية استعمارية في الموضوع من خلال الاستنتاج الذي توصل إليه في دراساته ومفاده: "من يعتقد بوجود دولة جزائرية قبل سنة 1830 كمن يصدق خرافات ألف ليلة وليلة"¹⁵.

- إهمال للشعب الجزائري في تناولهم لتاريخ الجزائر، فكتبوا عن الجزائر كمنطقة جغرافية من العالم تداولت عليها الدول والشعوب من الفينيقيين حتى الفرنسيين، وليس هناك في الجزائر في نظرهم شعب أو أمة أو كيان أو مجتمع متماسك، وإنما هناك قبائل متنافرة تخوض حروبا مستمرة، ولا تخضعها إلا القوة كالرومان والأتراك والفرنسيين. فكانت هذه هي فلسفة الفرنسيين في كتابتهم لتاريخ الجزائر، لكنهم لم يطبقوا هذه الأطروحة على عهدهم الذي يبدأ من سنة 1830، ولكن على جميع العصور التاريخية في الجزائر تبريرا لوجودهم¹⁶.

- مجازاة المؤرخين الفرنسيين عسكريين ومختصين للسلطة الفرنسية الاستعمارية، وخاصة وزارة الحربية في المتروبول التي كانت مسؤولة عن الجزائر، وخضوعهم لضغط المستوطنين الأوروبيين، ويمكن القول إن هؤلاء المؤرخين الفرنسيين كانوا أصوات السلطة العسكرية (1830-1870)، وسياط الإدارة المدنية (1871-1954)، وهذه التبعية لسلطة الاحتلال، قد أعمتهم عن الحقيقة، وجعلت أعمالهم التاريخية تفقد روح البحث المجرد وأصبحت تتميز بالطابع الرسمي الضيق.

- وهذه الظاهرة جعلتهم يركزون في كتاباتهم على التاريخ الاقتصادي والعسكري والإداري جريا وراء الاستعمار والإدارة. فإذا ما تداولوا قضية دينية أو قبلية، فإنما ذلك يكون بقصد محاولة السيطرة على أصحابها، كما فعل لوي رين بالنسبة للطرق الصوفية، وبذلك أهمل تاريخ الجزائر السياسي والاجتماعي والثقافي¹⁷.

- اهتم المؤرخون الفرنسيون بالفترة الاستعمارية (1830-1954)، وكتبوا عن رجال هذه الفترة وسياساتهم، وتغير الحكومات الفرنسية وأثر ذلك على الجزائر وعلى الهجرات الأوروبية. ويأتي في المرتبة الثانية من اهتمامهم تاريخ الرومان في الجزائر وتاريخ المسيحية فيها، وأخيرا تاريخ البيزنطيين فيها. أما تاريخ العرب المسلمين، الذي تحرر فيه السكان الأصليون من القيود الأجنبية وأصبحوا فيه أحرارا يديرون شؤونهم بأنفسهم، فظل عندهم عهدا غامضا حسب تعبير المؤرخ الفرنسي غوتييه، وكذلك فعلوا مع العهد العثماني في الجزائر الذي قويت فيه شوكة الجزائر كقائدة أمامية للأسطول الإسلامي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وتوحدت فيه جغرافيا وسياسيا وتمركزت إدارتها في الجزائر العاصمة¹⁸.

- ركزت مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية كل أعمالها عن الجزائر في فترة ما بعد الاحتلال على تسجيل وقائع التاريخ العام للجزائر بقصد طمس معالم الدولة الجزائرية الحديثة وسيادتها واستقلالية قرارها، ونجحت هذه المدرسة إلى حد كبير في تشويه الحقيقة التاريخية الدامغة حول طبيعة النظام السياسي في الجزائر قبل سنة 1830، وركزت على مقولة الاستعمار التركي وانعدام الوعي عند الجزائريين ومخاطر القرصنة وتجارة الرقيق التي كانت تنطلق حسب مزاعم المؤرخين الفرنسيين من موانئ الجزائر¹⁹.

3. تشخيص الأطروحة الوطنية في إعادة بناء الدولة الجزائرية:

للجزائريين شعور وطني مشترك بمقومات الأمة، من حدود جغرافية مرسومة، ورئيس الدولة والجيش والعلم والعملة واللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، فضلا عن العلاقات الدبلوماسية للدولة الجزائرية مع فرنسا بالذات ومع انجلترا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية²⁰. وهذا حمدان بن عثمان خوجة كان أول جزائري يعبر عن هذه الحالة عندما أفصح عن رأيه قائلا: "للكيان الجزائري الحق في الوجود حرا مستقلا بوسائل الديمقراطية"²¹، وهو يشير بذلك إلى إمكانية إعادة بناء الدولة الجزائرية اعتمادا على الإسلام والبرالية الغربية. وجاءت مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847) لإحياء فكرة إعادة بناء الدولة الجزائرية بناء على الإسلام والبطولة والتنظيمات الحديثة. ورغم

اختلاف حمدان خوجة والأمير عبد القادر في التفكير والوسائل، فإنهما يعبران بصدق عن رد الفعل الوطني الذي لم يهضم فكرة اختفاء الدولة الجزائرية، وكلاهما يلتقيان في المصير المشترك وهو المنفى ثمنا لهذا التوجه الوطني²². فإذا كانت فرنسا، قد تمكنت من السيطرة العسكرية على الأرض، فإن الجزائريين استمروا رغم ضعف التنظيم في اللجوء إلى الانتفاضة ضد الاحتلال الأجنبي، وإذا كانت محاولة إلحاق الجزائر بفرنسا بالقوانين الاستثنائية منذ سنة 1834، واللجوء إلى فرض سياسة التمييز العنصري بمقتضى قانون الأهالي البغيض لسنة 1871، ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات بقصد تكثير العنصر الفرنسي في الجزائر، فإن هذه السياسة الاستعمارية، ساعدت بصورة غير مباشرة في تطور رد الفعل الوطني نحو الالتفاف حول فكرة إعادة بناء الكيان الجزائري، وتأجج الشعور الوطني بالخصوص، منذ أن أصرت فرنسا على جعل الجزائر جزءا من المتروبول، وإبعاد الجزائريين عن إدارة شؤون بلادهم ورفض العدو الفرنسي الأعلى منحهم أدنى حرية، وإهمال تعليم أطفال الجزائر باللغة العربية وحتى بالفرنسية، ومنع التمثيل النيابي الحقيقي للجزائريين²³.

إن رد الفعل الوطني تجاه اختفاء الدولة الجزائرية الحديثة سنة 1830، عبر عن نفسه في شكل مقاومة شعبية ومعارضة سياسية وهجرة خارجية وأدب شعبي وأفكار إصلاحية لأحوال المسلمين الجزائريين وتقديم العرائض الاحتجاجية إلى السلطات الفرنسية، وأشهرها كانت خلال مناقشات قانون التجنيد الإجباري (1906-1912)²⁴، وتدعم رد الفعل الوطني من أجل إعادة الكيان الجزائري بالمستجدات الدولية ومنها: ظهور الامبراطورية الألمانية كقوة منافسة لفرنسا وبريطانيا في العالم الإسلامي وانتصار الثورة البلشفية في روسيا والدعاية القوية للنقاط الأربعة عشرة التي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسن، وخاصة ما يتعلق بحق تقرير المصير لجميع الشعوب، وتضاعف نشاط الوطنيين الجزائريين خلال فترة ما بين الحربين مع ظهور الصحافة الوطنية لنجم شمال إفريقيا وجمعية العلماء²⁵.

للدلالة على المسعى الوطني، قدم حزب الشعب الجزائري مذكرة مؤرخة في 20 أكتوبر 1946 في القاهرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن عزام باشا، وتناولت المذكرة في عرض مفصل تحليل مقاومة الشعب الجزائري بوسائل الكفاح المسلح والسلمي، ونهت إلى مخاطر سياسة فرنسا لعزل الجزائر عن محيطها العربي بعد إزالة الكيان الدولي للجزائر، وفي هذا الصدد، جاء في المذكرة: "لقد حاولت فرنسا أن تجعل من القطر الجزائري فرنسيا... وأنكم إذا علمتم أن فرنسا تريد أن تعيد إلى نفسها إفريقيا الشمالية ما كان لروما الزائلة من سلطان، أدركتم عظمة المسؤولية الملقاة على عاتقكم... ولكي نقدم صورة ناطقة عن النوايا الفرنسية، نرى لزاما علينا أن نتعرض إلى الأشياء التي من شأنها أن تحفظ للناس كيانهم الشخصي ومظهرهم الوطني من اللغة والمعاهد الدينية والمساجد والمحاكم الشرعية الوطنية والأراضي الزراعية والشخصية الجزائرية التي تهددها سياسة الإدماج...". وأظهرت المذكرة من خلال محتواها دراية كبيرة بالفكر السياسي المعاصر، وخاصة الفكر القومي، حيث عالجت مقومات الأمة الجزائرية المهددة بالزوال أو التشويه نتيجة سياسة الإلحاق والفرنسة، وأن مخاطر تداعيات هذه السياسة قد تعصف بالآمال المعقودة على تجسيد وحدة المغرب العربي²⁶.

وأثارت مداخلة النائب الدكتور محمد الأمين دباغين عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي في 11 أوت 1947، خلال مناقشة القانون الأساسي الخاص بالجزائر في البرلمان الفرنسي حفيظة النواب الفرنسيين من اليمين واليسار، لأن هذه المداخلة كانت عبارة عن مرافعة ضد النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر، والذي لم يستجب تحت ضغط المستوطنين للمطالب الحقيقية للحركة الوطنية الجزائرية، ولأن نواب حركة الانتصار لا يعترفون أصلا بالسيادة الفرنسية على الجزائر، بل ويعتبرونها سيادة مفروضة بالقوة منذ سنة 1830، وأن الحل الوحيد في نظرهم هو الاستقلال التام للجزائر، وتمكين الجزائريين من إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم، وهذا ما تؤكد عليه أدبيات الاتجاه الاستقلالي منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا. وكانت الخطوط العريضة لبيان أول نوفمبر 1954 تتمثل في تحقيق

الهدف الرئيسي وهو الاستقلال الوطني بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني²⁷.

في محاولة لاستشفاف نظرة بيان أول نوفمبر لرد الفعل الوطني من اختفاء الكيان الدولي للجزائر عام 1830، نقف على المحتوى الحقيقي للهدف الرئيسي من المرجع الأساسي للثورة الجزائرية وعلى الدلالة التاريخية التي تضمنها المبدأ الثوري في إعادة بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة²⁸، وهو موقف وطني يرتكز على حقيقة تاريخية دامغة يريد البيان التعبير عنها، وهي الجذور التاريخية لوجود الدولة الجزائرية الحديثة بأركانها القانونية والسياسية والاجتماعية في التراث الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830، واستمرارية هذا الوجود في الضمير الوطني منذ الأيام الأولى للانتفاضة ضد الاحتلال الفرنسي، إذ ورغم التشويه المقصود الذي ألحقه التقويم المعياري الذي توصلت إليه مدرسة التاريخ الاستعماري الفرنسية بشأن تاريخ الجزائر العام، ومنه القائل بأن الجزائر كانت مستعمرة تركية تحررت بفضل فرنسا المستنيرة، تطورت هذه المقولة الفرنسية بعد قرار إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834 من خلال تركيز الكتابات الفرنسية على جمع وقائع تاريخ الجزائر لتبرير فكرة نكران وجود الدولة الجزائرية الحديثة، حيث اعتبرت الجزائر دولة شبه مستقلة لكن حكامها أجنبان²⁹.

وهكذا مهدت هذه الأطروحة الوطنية الأصلية الطريق لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، والتي كان من بين أبعادها رفع التحدي الذي وقع على البلاد صبيحة 5 جويلية 1830، والذي أوقف حركة التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري، وإعادة الاعتبار للواقع التاريخي الذي كانت عليه الجزائر قبل الغزو الفرنسي.

يؤكد المرجع الأساسي للثورة الجزائرية كذلك على الهدف الأساسي من الاستقلال الوطني وهو ممارسة السيادة من قبل أصحابها الأصليين على الإقليم الجزائري، ويضع البيان وسيلة الكفاح المسلح منطلقا لتحقيق الأهداف، معتمدا في ذلك على القوى الوطنية وانطلاقا من أن جبهة التحرير الوطني قد التزمت باحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي العام، فإنها تركت سبيل التسوية السياسية مفتوحة أمام السلطات الفرنسية بالمفاوضات، التي انطلقت بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية في مدينة ايفيان الفرنسية في 20 ماي 1961، وبعد عام من المفاوضات وقع كريم بلقاسم رئيس الوفد الجزائري ولوي جوكس رئيس الوفد الفرنسي نصوص اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962 ونشرها الطرف الفرنسي في الجريدة الرسمية⁴³ بالتزامن مع نشرها من قبل الطرف الجزائري في وكالة الانباء الجزائرية³⁰. وهكذا اتضحت الأطروحة الوطنية في تجسيد نضال الشعب الجزائري المتواصل على مدى عشرات السنين من أجل إعادة بناء الدولة الجزائرية، وكان ذلك عندما قررت قيادة الثورة الجزائرية تحديد يوم 5 جويلية 1962 العيد الوطني للجزائر.

خاتمة:

ظلت إعادة بناء الدولة الجزائرية الحديثة منذ اختفاء الكيان الجزائري في 5 جويلية 1830، قضية مركزية في برامج الحركة الوطنية وبيان ثورة أول نوفمبر، للتحرر من الاستعمار الفرنسي، ورغم السياسة الاستعمارية الفرنسية التي استهدفت إحقاق الجزائر بفرنسا منذ عام 1834 باعتبارها ممتلكات فرنسية تمتد ما وراء البحر، وما ترتب على هذه السياسة من طمس للتراث المادي والثقافي الجزائري العربي الاسلامي ومحاربة مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، وخاصة اللغة العربية والإسلام.

ورغم الكتابات التاريخية الفرنسية لتبرير جريمة إحقاق الجزائر بفرنسا، فإن المقاومة الوطنية الجزائرية استمرت في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وقدمت الجزائر من أجل تجسيد أهداف بيان أول نوفمبر 1954، مليوناً ونصف شهيد، ورغم استماتة فرنسا في رد الفعل للقضاء على الثورة الجزائرية واحتوائها، فإن الجزائر خرجت في 5 جويلية 1962 منتصرة نفسياً وسياسياً، أما فرنسا فقد خرجت من هذه الحرب الاستعمارية مهزومة نفسياً.

الهوامش (الإحالات):

- ¹ صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد البحوث العربية، القاهرة، 1964، ص 195.
- ² Esquer Gabriel, La prise d'Alger 1830, Nouvelle édition, Paris, 1929, p 45.
- ³ Marcel Emerit, La situation économique de la régence d'Alger en 1830 », in Informations historique, Paris, (novembre-décembre 1952), pp 169-172.
- ⁴ Paul Azan, Conquête et pacification de l'Algérie, in Revue Belge de philologie et d'histoire, Année 1933/ 12-3, pp 165.
- ⁵ Julien Charles-André, Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1871, PUF, Paris, 1964, p 142.
- ⁶ Archives Nationales d'Outre-Mer, Aix-en-Provence, n° 1 H 23, Rapport Officiel, écrit, le 20 décembre 1849.
- ⁷ تامبل، جولة في الجزائر، نقلاً عن المجلة الافريقية، باريس، 1849، ص 22.
- ⁸ جمال قنان، دراسة في الاستعمار والمقاومة، متحف المجاهد، الجزائر، 1995، ص 59.
- ⁹ عباس فرحات، ليل الاستعمار، تعريب أبو بكر رحال، المحمدية (المغرب)، 1962، ص 52-53.
- ¹⁰ Robert Aron et Autres, Les origines de la guerre d'Algérie, Fayard, Paris, 1962, pp 36-38.
- ¹¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1900، ج 2، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 495.
- ¹² وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، "ملف خاص حول موقف المؤرخين الأجانب من تاريخ الجزائر"، مجلة الأصالة، الجزائر، 1972، ص 76-71.
- ¹³ جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1500، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 82.
- ¹⁴ Grammont (de), Histoire d'Alger sous la domination turque 1515-1830, Paris, 1887, p 83.
- ¹⁵ Pierre Boyer, La vie quotidienne à Alger, Paris, 1963, p 40.
- ¹⁶ وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، مجلة الأصالة، مرجع سابق، ص 25.
- ¹⁷ Louis Rinn, Marabouts et Khouan, étude sur l'Islam en Algérie, Collection Gallica, Paris, 1893, p 46.
- ¹⁸ Emile Félix Gautier, Histoire et historiens de l'Algérie, Edition F. Alcan, Paris, 1931, p 154.
- ¹⁹ Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne (1516-1830) , Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1983, p 167.
- ²⁰ محمد المبارك، الأمة والعوامل المكونة لها، ط 2، دار الفكر، دمشق، 1968، ص 59.
- ²¹ خوجة، حمدان بن عثمان، المرأة، تر/ محمد العربي الزبيري، الجزائر، 1983، ص 53.

- ²² ابن عبد القادر (الأمير) محمد باشا، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، جزآن، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903، ص 96.
- ²³ يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص 41.
- ²⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الثاني 1900-1930، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 194.
- ²⁵ عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939 ن ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 55.
- ²⁶ محمد قنطاري، "مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية"، مجلة الذاكرة، السنة الثانية، العدد الثاني، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 96.
- ²⁷ Mohamed Harbi, Le FLN, mirage et réalité 1945-1962, NAQD/ENAL, Alger, 1993, p 40.
- ²⁷ Assemblée Nationale Française, Documents parlementaires, session de l'année 1947, annexe 6648, du 11 aout 1947, p 1347.
- ²⁹ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 222.
- ³⁰ Ministère de l'information et de la culture, Textes fondamentaux du FLN 1945-1954, Dossiers documentaires, n° 24, Alger, janvier 1976, p 8.